مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة

العدد الثاني والخمسون - يونيو 2012

إشكالية القيم في المنظومة التربوية

محمد بلهادي
أستاذ باحث

تستتر خلف الوظيفة التعليمية الظاهرة للمدرسة، وظائف أخرى أكثر خطورة، من أبرزها وظيفة نقل القيم. ومن المسلم به لدى علماء التربية، والباحثين في الميدان، أن المدرسة تستهدف ثلاثة جوانب رئيسة في شخصية المتعلم -وإن كان الفصل بينها، هو فصل منهجي فقط، ليس بواقعي يمكن ممارسته-، وهي الجانب المعرفي، والجانب المهاري، والجانب الوجداني. هذا الأخير هو القناة الرئيسة، التي يتم من خلالها تمرير سلم القيم.

ويمكن اعتبار التربية والقيم وجهان لعملة واحدة، فهما يشكلان علاقة تكاملية وتلازمية في نفس الآن، ولا يمكن الفصل بينهما، فلا تربية بدون قيم، ولا قيم بدون تربية. لذلك فالتربية على القيم، تمثل إحدى المهام الأساسية للسياسات التعليمية.

ويعد موضوع التربية على القيم في المدرسة المغربية وغيرها من المدارس، انشغالا مستمرا، وإشكالية دائمة الراهنية، متجددة المقاربات، متعددة الرؤى ووجهات النظر. لذلك يقع هذا الموضوع في صلب النقاش العمومي، ويشكل حافزا على إنتاج الخطاب المؤطر للسلوك والمعاملة، وإرساء الآليات الكفيلة بتحويل القيم إلى اقتناع، والتزام، وممارسة. كما أنه شأن يهم بناء المواطن، ويستهدف ببعده التربوي الناشئة الصاعدة، وأجيال الحاضر والمستقبل[1]

التحديد المفاهيمي

قبل الخوض في تفصيل وتحليل العلاقة الكائنة بين إشكالية القيم ومسألة التربية، نحاول أن نقوم بتحديد مفاهيمي للكلمات المفاتيح للموضوع، وهما مفهومي القيم والتربية.

- **القيم** : يتسم هذا المفهوم بتعدد الدلالات والاستعمالات، وباختلاف الأهداف والمرجعيات، وذلك بحسب تعدد زوايا النظر إليه، وبحسب اختلاف المذاهب الفكرية،

والتيارات الثقافية، والتوجهات الدينية. مما يجعله موضوع تعارض وصراع دائمين.

إجمالا، القيم جمع قيمة، والقيمة خاصية إن وجدت في الشيء جعلته مرغوبا فيه، أو غير مرغوب فيه، كالخير والشر، والفضيلة والرذيلة، والعدل والجور، والجمال والقبح، والصدق والكذب. هذه الثنائيات تندرج ضمن أنواع كبرى من القيم، كالقيم السياسية: المواطنة، الديمقراطية... والقيم المنطقية: الصحيح والخطأ... والقيم الأدبية: الذوق والمتعة... والقيم الأخلاقية: الواجب والإيثار.[2] وهي مكونات نفسية مكتسبة، توجه التفكير والسلوك لدى الفرد، وكذا رغباته واتجاهاته، وتحدد السلوك المقبول من المرفوض.

◆**التربية** : فعل التربية في مفهومه البسيط، هو محاولة نقل مجموعة من القيم إلى النشء، لينضبط لها، ويتصرف بناء عليها، بما يتوافق مع الحياة الاجتماعية.[3]

وبالتالي فعملية التربية هي فعل قيمي في جوهرها، باستهدافها تقويم وتجويد السلوك البشري بشكل مباشر.

مدخل التربية على القيم في المدرسة المغربية

رجوعنا إلى التوجيهات الرسمية الصادرة عن وزارة التربية الوطنية المغربية، ندرك مدى الإلحاح حول تأصيل الطفل المغربي في التراث الإسلامي، وتجديره، واندماجه في حضارته العريقة. ففي معرض استعراضها للأهداف العامة، من مرحلة التعليم الأساسي على سبيل المثال، تذكر«وثيقة عمل لإصلاح النظام التعليمي» والتي أعدتها الوزارة سنة 1985، بأن التعليم الأساسي يعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تثبيت العقيدة الإسلامية، المبنية على العقيدة والسنة، وغرس القيم الروحية في الناشئة، عن طريق العقل، والحواس، والوجدان، حرصا على التشبث بفضائل الإسلام، وأحكامه، لتكون الموجه للسلوك الذاتي للفرد، ولعلاقته بغيره.

- تعريف المتعلم بتراث أجداده، وأمجاد بلاده، حتى ينشأ محبا لوطنه، مخلصا له، مساهما في خدمته، وتقدمه، متمسكا بمقدساته.

- إكساب المتعلم القدرة على التواصل مع العالم الخارجي، أخذا وعطاء، بفكر مفتوح سموح، وعقل واعد متوقد، وإذكاء فضوله العلمي، وحفزه على البحث والتنقيب، والخلق والإبداع.[4]

ثم جاء الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999م)، لترسيخ منظومة القيم في السياسة التربوية الوطنية، بجعله التربية على القيم أحد المداخل الثلاثة للمنظور الإصلاحي الشامل للمنظومة التربوية، حيث نص الميثاق، ولاسيما قسمه الأول، المتعلق بالمبادئ الأساسية للمنظومة الجديدة للتربية والتكوين، سواء في ارتباطها

بالمرتكزات الثابتة، أو الغايات الكبرى، أو حقوق وواجبات الأفراد والجماعات، على التربية على القيم.

والقيم التي تم إعلانها كمرتكزات ثابتة، تتمثل في:

- قيم العقيدة الإسلامية.
- قيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية.
- قيم المواطنة.
- قيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية.[5]

من خلال هذا الإصلاح الجديد للمنظومة التربوية، تعمل المدرسة المغربية الحالية، على إقحام التربية على القيم في المناهج والبرامج التربوية. كما أن دور المدرسة في بناء قيم صالحة لتشييد صرح البناء الاجتماعي السليم والمتطور، وقدرتها على إشاعة القيم النبيلة في المجتمع، يعتمد حتما على بناء وتشكيل نظام القيم في الناشئة، وصيانة القيم الاجتماعية والإنسانية. وتبقى المدرسة قادرة بما أوتيت من وسائل بشرية ومادية، على أن تؤدي وظيفتها على أكمل وجه، ولقد ظل المربون والباحثون يؤكدون، ومنذ عقود من الزمن، أن تحقيق الديمقراطية، وإرساء القيم الأساسية للمشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي، مرهونان بتحقيق الديمقراطية في المؤسسة التعليمية التربوية، ويبينون في الوقت نفسه أن التربية على قيم المواطنة أمر يمكن أن يتحقق من خلال عمل مكثف، ومجهود متواصل من طرف الفاعلين داخل المدرسة، وذلك بهدف إرساء القيم، التي تكتسي أهمية خاصة، توازي، بل تفوق أهمية المعرفة المدرسية، لأن جميع المعارف المدرسية يجب أن تخضع للقيم وتتضمنها، كما يجب تضمين القيم في كل الأنشطة التربوية المدرسية.[6]

المنهاج الإسلامي منبع القيم التربوية

لن نضيف جديدا إذا قلنا بأن المنهاج الإسلامي في التربية، هو منبع للمثل والقيم العليا، التي تصبوا إلى تحقيقها جميع الأنظمة التربوية، ذلك أن الإسلام دين قيم بامتياز، وأن جميع تشريعاته وأحكامه وتوجيهاته، ليست غاية في حد ذاتها، وإنما الغاية القصوى تتمثل فيما قاله الرسول: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق». صلى الله عليم وسلم[7] والقيم الاجتماعية هي بالدرجة الأولى مجموعة مبادئ أخلاقية، فالمنبع الرئيسي لها هي الآداب والمعتقدات الدينية.

لكن ما يؤسف له، أن قيما نحتتها شعوبنا العربية منذ شروق الإسلام، قد أورثناها للإنسانية، وأصبحت من تاريخنا وحضارتنا الغابرة، واستبدلناها ب»أخلاقيات العولمة»، مما أدى إلى إنتاج أجيال تائهة، مجهولة النسب والهوية، فارغة الروح...

على اعتبار أن الممارسة التربوية صمام أمان، وعملية أساسية في إنتاج وإعادة إنتاج

القيم، التي يتم من خلالها تحويل الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، فهي مدعوة في وقتنا الحاضر، وأكثر من أي وقت مضى، إلى بناء نسق قيمي جديد موجه للطفل المغربي العربي المسلم، يؤسس لتوازنات نفسية واجتماعية جديدة، ويرسخ فيه مبدأ الوعي والاعتزاز بتراثه وثقافته وتاريخه، ويجعله مدافعا عنها، ومساهما فيها كذلك. وهي مطالبة أيضا بنقل القيم الإسلامية السمحة بشكل أمين لأجيالنا المتعاقبة، وبالعمل على تحصينهم وتقوية شخصيتهم، والحفاظ على هويتهم العربية الإسلامية، والتي تصبح منطلقا وهدفا للعملية برمتها في آن واحد.

ومع أن القيم ذات بعد مجرد ويصعب قياسها بوسائل التقويم البيداغوجي المعتادة، إلا أنها قابلة للتعلم ، وهذه الحقيقة التربوية أكد عليها نبينا صلى الله عليم وسلم بقوله: «إنما العلم بالتعلم، وإنما الحلم بالتحلم، من يتحرى الخير يعطه، ومن يتق الشر يوقه...»[8]، فالحلم قيمة من القيم العليا، وفي هذا دليل صريح على أن سلم القيم يمكن بناؤه بسلوكات مكتسبة، مثله مثل باقي التعلمات.

فللمدرسة المسؤولية الكبيرة والدور الخطير، في تكوين المواطن الصالح بالشخصية المتكاملة، المتشبعة بالقيم الأصيلة، التي تجعله متمسكا بدينه الحنيف، ومتمكنا من لغته الوطنية، وواعيا بتاريخه العريق، ومحافظا على هويته وخصوصيته الثقافية، ومعتزا بانتمائه الديني والقومي والوطني.

أزمة القيم في المدرسة المغربية

من خلال ملاحظتنا اليومية للمجتمع المدرسي، والذي يفترض فيه أن يشكل منبعا للقيم، نسجل سلوكات غير منضبطة، وظواهر منافية للمواطنة، وممارسات لا مدنية شتى، من قبيل الالتجاء إلى الغش في الامتحانات بطرق عدة، استخدام العنف بأشكاله المختلفة، عدم احترام الغير، عدم آداء الواجب، الإضرار بالممتلكات العامة وبالبيئة...وتصل هذه المظاهر اللاأخلاقية والمنافية للشيم والقيم إلى حد العنصرية، وأورد هنا ما حصل مؤخرا بين تلامذتي، حيث اشتكى لي أحدهم بمجموعة من أصدقائه يشتمونه باستمرار بانتمائه العربي، ونحن نتواجد بمنطقة أمازيغية!!!

هذه التجليات التي يتزايد انتشارها في المؤسسات التعليمية، وكذا في المجتمع الذي يشكل انعكاسا وامتدادا طبيعيا للمدرسة، تعبر عن أزمة القيم الحادة بمدارسنا، وعن تقصير النظام التربوي المغربي في وظيفته الأخلاقية، بمقابل التركيز على الوظيفة المعرفية، وعلى الجانب البيداغوجي والديداكتيكي للعملية التعليمية-التعلمية، علما أن المعارف والبيداغوجيا ليست إلا وسائل لتجويد التصرف البشري.

سيرا مع المنهج العام للسياسة التربوية الوطنية، التي تؤكد على ضرورة إكساب

المتعلم آليات التعلم الذاتي والمستمر، وإشراكه في بناء التعلمات. فكذلك ينبغي للتربية على القيم أن تنبع من الذات المتعلمة، ولا تفرض عليها قصرا، حتى تترسخ هذه القيم الإيجابية ويتم تطويرها والبناء عليها، انطلاقا من الميكانيزمات التي زرعت في المؤسسة التعليمية، بتلقين الآداب وسط مناخ الحرية والاختيار لا القهر والإجبار، فحتى وإن ظهر التزام وانضباط بالقهر والجبر، فتلك السلوكات الظاهرة لن ترقى إلى مستوى التطبع بالقيم المنشودة، لأنها تتغير وتتبدل بمجرد الخروج من أسوار المدرسة، والانعتاق من أسر المراقبة الزاجرة.

ينضاف إلى هذا أن الحرص على تنمية الأخلاق وتزكيتها، يجب أن يرافق بالمزاولة التطبيقية، وبالسلوك العملي، من قبل المتلقي والمعطي كذلك. والمدرس مطالب دائما بتقديم القدوة الصالحة والنموذج الذي يحتذى به، فإن قال بمساعدة الآخرين والتضامن مع المحتاجين، عليه أن يكون أول المساهمين في الأعمال الخيرية التي ينخرط فيها التلاميذ. وإن قال بالصدق والوفاء بالعهد، فعليه أن يفي بما يعد به متعلميه. وإن قال بالحوار والتسامح، فعليه أن يعمل بذلك في فصله مع تلامذته، ولا يكون مستبدا. وإن قال باحترام الأوقات، فعليه أن يكون أول المتلتزمين بهذه القيمة... وأي تناقض بين القول والفعل، سيؤدي حتما إلى فقدان الثقة في المؤسسة المدرسية، وإلى الشك في مصداقية تلك القيم المقدمة. فكلما حقق هذا النظام انسجاما وتكاملا بين قيمه وقيم المجتمع الذي ينتمي إليه، كلما دل ذلك على مصداقيته وجدواه. وكلما كان المضمون الثقافي القيمي لهذا النظام متناقضا مع ما تروجه مؤسسات المجتمع الأخرى، بحيث يسود التفكك بدل التكامل، كلما كان ذلك عربونا على إفلاسه وتهافته[10] فالتعلمات النظرية المصاحبة بتطبيق عملي تكون نتائجها أكثر ثباتا وأبلغ تأثيرا، وتتطلب مجهودا أقل ووقتا أقصر، مع بلوغ حصيلة أفضل.

الكتاب المدرسي والتربية على القيم

لا يخفى على أحد المكانة المتميزة التي يحظى بها الكتاب المدرسي في الممارسة التعليمية، وهو يشكل إلى جانب المدرس أكبر سلطة محركة للفعل التربوي. لذا ينبغي أن يكون ملائما من الناحية الثقافية والقيمية، فهو لم يعد مجرد سفر لمعارف معينة فحسب، بل أضحى حمال قيم، ومن خلاله تتشكل تصورات معينة حول الذات والحياة. والكلمات والعبارات التي يتضمنها ليست مجرد مصفوفات فونيتيكية جوفاء، أو ألفاظ في الدرجة الصفر من الدلالة. ولكن الكلمات أفكار وسلطة، وهي تستند إلى مرجعيات لمراتب معينة من القيم، وتعكس طريقة في التفكير ونهجا في الحياة، وتمثلا ذهنيا حول الوجود والموجود والذات.[11]

وإن نصوص الكتب المدرسية ليست نصوصا لغوية ومعرفية تتعلق بتخصص معين فحسب، وإنما هي نصوص تبطن إلى

جانب ذلك، وهذا هو الأخطر، قيما وأفكارا ذات أبعاد اجتماعية وسياسية وإيديولوجية، تبلور وتكون شخصية المتعلم وفق المنظور الذي تهيمن أفكاره على النص.[12]

وأكيد أن القيم والسلوكات التي يتم تمريرها عبر الخطاب التربوي للكتاب المدرسي بشكل صريح أو ضمني، يتلقاها المتعلم ويتشبع بها، وهي التي ترتد على المجتمع من خلاله.

وإذا كانت المناهج الجديدة تعمل بالكفايات كمقاربة بيداغواجية رئيسية، فعليها تجاوز الحمولة الدلالية المادية المنزوعة القيم، واستحضار البعد القيمي وعدم إغفاله، وأن تمزج بين الكفايات والقيم ولا تفرق بينهما. وهذا هو الضامن الحقيقي لجودة الكفاية. لأن الطفل الكفء فعليا، هو المتزن قيميا والناضج وجدانيا، وهذا النموذج من التلاميذ هو الذي نجده محبوبا بين زملائه، ومثابرا في دراسته، وتواقا إلى النجاح، وقادرا على التواصل الجيد، ومؤهلا للقيادة أكثر من غيره.

وعليه فمن الأولويات الملحة، خاصة وأننا على عتبة جيل جديد من الكتب المدرسية، البحث عن مواصفات جديدة للكتاب المدرسي، تتجاوز النمطية التقليدية، وتلبي طموحات التلميذ، وتركز على إشباع حاجاته الوجدانية والنفسية والاجتماعية، إلى جانب حاجاته المعرفية. فالمتعلم لن يكون فعليا مركز العملية التربوية، كما تدعوا إلى ذلك شعارات الإصلاح، إلا بالاهتمام بجميع حاجياته، وتنمية سائر مكونات شخصيته.

التربية على القيم وتحديات العصر

باعتبار أن وزارة التربية الوطنية من مهامها الأساسية التربية والتكوين، فقد ضمنت مجموعة من القيم، والسلوكات، والمهارات، التي تعمل على تربية الناشئة تربية سليمة، وتوعيتها بمخاطر التقليد الأعمى لعادات وتقاليد غريبة عن ثقافتنا، وبعيدة كل البعد عن كل ما يشكل كنه هويتنا العربية الإسلامية. ويظهر هذا جليا في البرامج والمقررات الدراسية، حيث نجد العديد من النصوص التربوية في الكتب المدرسية تحذر من التقليد والتشبه بأنماط أجنبية، قد تكون سببا لضعف شخصية الطفل واضطرابها. كذلك يتم تمرير مجموعة من القيم النابذة لسلوكيات الشذوذ والانحراف والانسلاخ عن الهوية الوطنية، عبر مجموعة من المواد، مثل التربية الإسلامية، والتاريخ، والتربية على المواطنة.[9]

لكن هذه الإجراءات والمجهودات تبقى دون مستوى التحديات المتجددة والمستمرة، المتمثلة أساسا في الغزو الثقافي والإعلامي الناتج عن الثورة التقنية في عالم الاتصال والتواصل، والتي تحمل في طياتها وبين ثناياها جملة من القيم الغريبة والهدامة.

هذا الواقع المفروض من قبل سياسة العولمة العالمية، لا يمكن تحاشيه بدس الرأس في التراب، أو بمحاولة رفضه جملة وتفصيلا وعدم التعامل معه، لأن الجيل الحاضر لن يتقبل فكرة التخلي عن التقنية الحديثة، حتى وإن أجبر على ذلك فسيتعامل مع هذه

الوسائط في أوساط بديلة تغيب فيها الرقابة التربوية. لذلك فمن الضروري مواكبة المدرسة للتطور السريع الحاصل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، لأجل التحكم في تلك التقنيات وتوظيفها بالشكل الأمثل، ضمانا لنقل قيم تربوية إيجابية بناءة إلى الأجيال الصاعدة.

ونجدد التأكيد على الدور المتميز للمدرسة في تأهيل الفرد ومن خلاله المجتمع، لمجابهة الغزو المعلوماتي وآليات العولمة، من خلال المنظومة القيمية التي تروج في المناهج الدراسية، بهدف تحصين الهوية الثقافية للمتعلمين ضد الاختراق والتنميط الثقافيين.

خاتمـــة

من خلال ما سلف، يمكن القول إجمالا، أن المدرسة المغربية التواقة لأن تكون مؤسسة المردودية العالية، والإنصاف، والاستحقاق، واكتساب فضائل السلوك المدني، وقيم المواطنة، وقواعد الممارسة الديمقراطية، مدعوة ولا سيما في سياق التحولات السوسيوسياسية التي يشهدها المجتمع المغربي اليوم، لمضاعفة الجهود من أجل تحقيق التوازن الضروري، والمزاوجة بين نقل المعارف والتكوين الهادف، وبين التربية على القيم.

وعلى الأسرة باعتبارها المحضن التربوي الأول، والشريك الرئيسي للمدرسة، أن تضطلع بدورها التربوي، الذي يسجل عليه تقلص ملحوظ في وقتنا الحاضر، نتيجة لعوامل عدة. ولن نكون مبالغين إذا قلنا بأن تنسيق الجهود بين الفاعلين التربويين الأساسيين، الأسرة والمدرسة في صنع القيم وترقيتها، سيكون كفيلا بالحد من أزمة القيم المجتمعية، والتحكم في باقي العوامل المؤثرة في التربية، ومن ثمة تخريج أجيال متزنة، وواعية بحقوقها، وعاملة بأدوارها بقدرة ومهارة عاليتين، وقائمة بمسؤولياتها على الوجه الأكمل، الشيء الذي سيمكن لا محالة من تنمية المجتمع تنمية مستدامة حقيقية.

الهوامش:

1- عبد اللطيف المودني، المدرسة المغربية ومسارات التربية على القيم المشتركة، دفاتر التربية والتكوين، المجلس الأعلى للتعليم، العدد:5- شتنبر 2011، ص:9.

2- مفاهيم مفتاحية، دفاتر التربية والتكوين، المجلس الأعلى للتعليم، العدد:5- شتنبر 2011، ص:90.

3- امحمد عليلوش، التربية والقيم أية علاقة؟ مجلة علوم التربية، العدد:48- يوليوز 2011، ص:50.

4- محمد الدريج، المدرسة ودورها في التربية على المواطنة، دفاتر التربية والتكوين، المجلس الأعلى للتعليم، العدد:5- شتنبر 2011، ص:54.

5- الدليل البيداغوجي للتعليم الابتدائي، وزارة التربية الوطنية المغربية، الطبعة الثانية: 2009، ص:16.

6- عبد الرحيم الحسناوي، الثقافة المدرسية، مجلة علوم التربية، العدد:40- ماي 2009، ص:36.

7- السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1424هـ/2003م. (10/ 323)، حديث رقم: 20782.

8- المعجم الأوسط لأبي القاسم الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين – القاهرة. (3/ 118)، حديث رقم: 2663.

9- محمد الدريج، المدرسة ودورها في التربية على المواطنة، ص:58.

10- مصطفى محسن، الإطار السوسيولوجي العام للنظام التربوي، ملحق العدد 17 من مجلة التربية والتعليم، العدد 8، الطبعة الثانية، ص:16.

11- سعيد أراق، الكتاب المدرسي:أي قيم؟ لأي تلميذ؟ مجلة علوم التربية، العدد:40- ماي 2009، ص:113.

12- حوار مع الدكتور أحمد أوزي، مكانة الكتب المدرسية في منظومة التربية والتكوين، دفاتر التربية والتكوين، المجلس الأعلى للتعليم، العدد:3- شتنبر 2010، ص:46.